

لماذا تخشى دول خليجية خسارة ترامب لانتخابات؟

تبقى بضعة أشهر فقط على الانتخابات التي سيقرر خلالها الشعب الأمريكي إعادة انتخاب الرئيس "دونالد ترامب"، أو انتخاب خصمه الديمقراطي "جو بايدن"، ليصبح الأول أحد الرؤساء القلائل الذين يحكمون البلاد لفترة واحدة فقط.

ومع أن الكثير من الأحداث يمكن أن تحدث قبل نوفمبر / تشرين الثاني، إلا أن "ترامب" يواجه معركة شاقة لإعادة انتخابه، بعد الآثار الصحية والاقتصادية المدمرة لجائحة الفيروس التاجي (كورونا)، إلى جانب موجات الاحتجاج على وحشية الشرطة ضد الأميركيين الأفارقة بعد واقعة مقتل "جورج فلويد". وأظهرت استطلاعات الرأي الأخيرة أن "بايدن" يتقدم بنسبة 50% مقابل 41% لـ"ترامب".

فوز محتمل

وعلى الرغم من أنه من الممكن نظرياً أن يعاد انتخاب "ترامب" رغم هزيمته في استطلاعات الرأي، وهو ما حققه بالفعل عندما هزم "هيلاري كلينتون" في عام 2016، إلا أن "بايدن" يتقدم في الولايات المواجهة الرئيسية، بما في ذلك ميشigan وبنسلفانيا وويسكونسن.

وباختصار، فإن هناك احتمالاً قوياً بأن يهزم "بايدن" "ترامب" بشكل حاسم في انتخابات الخريف المقبل، كما أن هناك فرصة جيدة بأن يستعيد الديمقراطيون مجلس الشيوخ، مما يمنحهم السيطرة على جميع فروع الحكومة الثلاثة، ما لم يحدث تغير دراماً تيكى في البيئة السياسية.

ويمثل "ترامب"، في ذهن منتقديه، مزيجاً فريداً من الغطرسة والترجسية والقسوة وعدم الكفاءة والجشع والعنصرية، وقد جعل السياسة الأمريكية مستقطبة إلى حد غير مسبوق، ويواجه جميع أولئك الذين ارتبطوا بصعوده احتمال حدوث انتكasaة دراماً تيكى إذا خسر هو وخلفاؤه الجمهوريون الانتخابات المقبلة.

شهدت سنوات "ترامب" إعادة ضبط غريبة للعلاقات الأمريكية العربية تحت ستار "صفقة القرن"، حيث تستلزم الخطوط العامة للصفقة من الدول العربية، خاصة دول خليجية، التخلص من أي مقاومة للطموحات الإسرائيلية في فلسطين، مقابل دعم أمريكي وإسرائيلي كامل لدول خليجية في مواجهتها مع إيران. وهناك جانب ثانٍ من العلاقة التي تم إعادة ضبطها، يتمثل في التزام واشنطن باستمرار تدفق مبيعات

الأسلحة إلى دول خلربية، إلى جانب غض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان في هذه البلدان.

مبيعات الأسلحة

وكان إصرار إدارة "ترامب" على بيع الأسلحة الهجومية إلى السعودية والإمارات رغم معارضة الكونغرس مثيراً للجدل بشكل خاص؛ بسبب المعانة الإنسانية الهائلة التي ألحقتها الدولتان بالشعب اليمني منذ تدخلهما في الحرب الأهلية اليمنية في مارس / آذار 2015.

وكشف القتل الوحشي للصحفي السعودي "جمال خاشقجي" في القنصلية السعودية بإسطنبول، في أكتوبر / تشرين الأول 2018، عن التناقضات بين نهج "ترامب" في التعامل مع العلاقات الخارجية ومطالب الكونغرس بمحاسبة السعودية عن هذا العمل الإجرامي الواقف.

وكان "ترامب" مستعداً لمنح قادة دول خلربية غطاءً لمواصلة أي سياسات يرونها ضرورية لأمنهم، بغض النظر عن حقوق الإنسان أو الديمقراطية، طالما منحوا (إسرائيل) الحرية فيضم الأراضي الفلسطينية، وواصلوا شراء كميات فلكية من الأسلحة الأمريكية، واستعدوا لمقاومة إيران.

ورغم أن الإدارة الديمقراطية ربما تتبنى بعض المواقف المشابهة، فإن الطريقة التي يمرر بها "ترامب" سياساته تبدو مثيرة للانقسام.

ولم يرَ العديد من الديمقراطيين تبني "ترامب" للأوتocraticيين العرب - مثل ولد العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان" - على أنه استراتيجية فطنة لتعزيز المصالح الأمريكية، ولكنهم رأوا ذلك على أنه تبنٍ لـ"مستبد عالمي" آخر يتصرف باستخفاف واضح بالشرعية الدولية.

وفي حين أن دولاً خلربية نجحت في كسب "ترامب" ك الخليفة فيّم في البيت الأبيض، سواء في مواجهتهم الخارجية مع إيران، أو في مواجهتهم الداخلية مع الإصلاحيين في الداخل، إلا أنهم قللوا - على ما يبدو - من أهمية نظرية الأمريكيين إليهم الآن على أنهم حلفاء "ترامب" وليسوا حلفاء واشنطن، وهي حقيقة تجعلهم منبوذين من أكثر من نصف الأمريكيين الذين يحتقرن "ترامب".

إعادة ضبط

ونتيجة لذلك كله، ليس من المستبعد أن يسعى الديمقراطيون حال فوزهم إلى إعادة ضبط العلاقات الأمريكية الخلدية بشكل كامل.

وسياً تي اتخاذ موقف متشدد ضد أنظمة خلدية استبدادية بتكلفة منخفضة نسبياً للولايات المتحدة على المستوى الدولي، لكنه سينجح جدًا مع الجماهير المحلية الأمريكية.

ولا يشعر الجمهور الأمريكي بالتعاطف مع دول خلدية غنية يرى أنها تمتلك ثروات لا تستحقها، ناهيك عن عدم المساواة الواضح في توزيع الثروات في تلك الدول، مع ازدراء قيم حقوق الإنسان والديمقراطية، ويمكن لهذه الدول بسهولة أن تصبح "أكياس ملاكمة" لإدارة "بايدن" الجديدة.

وصحّيغ أن "بيرني ساندرز" لم يفز بترشيح الحزب الديمقراطي، إلا أنه لا يزال يحظى بشعبية كبيرة بين قواعد الحزب، وهكذا فإن من المحتمل أن إداناته العلنية للسعودية تمثل آراء الغالبية العظمى من ناخبي الحزب الديمقراطي وناشطيه.

مع تراجع حاجة الاقتصاد العالمي إلى نفط الخليج بالتزامن مع صعود تقنيات الطاقة البديلة واكتشاف حقول نفط جديدة ضخمة في أمريكا الشمالية، تراجعت الأهمية العالمية لمنطقة الخليج، وقد أدى انهيار أسعار النفط في أعقاب جائحة كورونا إلى تسريع هذا الاتجاه.

وتسببت الطبيعة الهشة لأنظمة خليجية في جعلها أكثر اعتماداً على الدعم الخارجي للبقاء، لكن الأمريكيين لن يكونوا مستعدين لتقديم هذا الدعم، خاصة إذا كان ذلك يعني المخاطرة بتکبد خسائر كبيرة في حالة نشوب حرب جديدة مع إيران.

((3))

أسئلة وجودية

بالتزامن مع ذلك، يبدو من غير المرجح أن تتمكن قوى خارجية أخرى، مثل روسيا أو الصين، من استبدال الولايات المتحدة كضامن لأمن دول خليجية.

أصبحت دول خليجية تواجه بشكل متزايد أسئلة وجودية؛ فإذاً ما أن تسعى إلى تعزيز أنها من خلال إعادة تأسيس نفسها على أساس تعاقدية وشبه ديمقراطية، وأن تسعى إلى تحقيق سلام وتكامل وتنمية على المستوى الإقليمي، وهو أمر يتطلب إعادة توزيع للقوة السياسية والاقتصادية، أو على العكس يمكنهم الاستمرار في تبني (إسرائيل) علانية وأن يصبحوا دولةً تابعة لها.

وإذا رفضت دول خليجية القيام بإصلاحات سياسية أساسية، سواء على الصعيد المحلي أو في سياساتها الإقليمية، فسوف يجدون أن (إسرائيل)، هي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تضمن بشكل موثوق وضعهم الراهن، حيث تمتلك الدولة العبرية مصلحة ثابتة في الحفاظ على الفوضى في المنطقة العربية.

لكن التبني المcriح لـ(إسرائيل)، يحمل مخاطر كبيرة لدول خليجية، خاصة مع تقدم تل أبيب بسرعة في خطوة الضم والفصل العنصري.

وفي حين من غير المحتمل أن تشهد دول خليجية تراهن كثيراً على "ترامب"، ثماراً كبيرة قبل نهاية فترة ولايته الأولى، لكن المفارقة أنها ستكون من بين أكبر الخاسرين إذا خسر هو والجمهوريون بشكل حاسم هذا الخريف.